الأمم المتحدة

S/PRST/2001/31



Distr.: General
31 October 2001
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٤٤٠٢ لمجلس الأمن، المعقودة في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، فيما يتعلق بالذكرى الأولى لاتخاذ المجلس قراره ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ بشأن البند المعنون "المرأة والسلام والأمن"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

"يؤكد مجلس الأمن من جديد التزامه بتنفيذ قراره ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ ويرحب بالجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة في سبيل تعزيز المساواة في المشاركة والانخراط الكامل للمرأة في صون السلم والأمن وفي تنفيذ أحكام القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

"ويؤكد المجلس كذلك من جديد تأييده القوي لزيادة دور المرأة في اتخاذ القرارات فيما يتعلق بمنع الصراعات وحلها، ويجدد دعوته الدول إلى إشراك المرأة في المفاوضات المتعلقة بالتوصل إلى اتفاقات للسلام وتنفيذها وفي وضع الدساتير واستراتيجيات إعادة التوطين وإعادة البناء، وأن تتخذ تدابير لدعم الجمعيات النسائية المحلية والعمليات الوطنية لحل الصراعات. وفي هذا الصدد يقر بالجهود التي بذلتها شبكة السلام النسائية لنهر مانو لتيسير إرساء السلام وإجراء الحوار في منطقة اتحاد نهر مانو. ويشعر أيضا بارتياح إزاء إشراك المرأة في هيئات اتخاذ القرارات السياسية في بوروندي والصومال وتيمور الشرقية.

"ويؤكد مجلس الأمن أهمية تعزيز وضع سياسة فعالة وواضحة لمراعاة المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج وتتصدى في الوقت نفسه للصراعات المسلحة، وبخاصة في عمليات حفظ السلام، بما يتمشى والبيان الذي أدلى به رئيس المجلس في ٨ آذار/مارس ٢٠٠٠.

01-61223 (A) 311001 311001
0161223

"ويكرر المجلس من جديد، بناء على ذلك، طلبه إلى الأمين العام أن يدرج، حسب الاقتضاء، في تقاريره المقدمة إلى مجلس الأمن التقدم المحرز في تعميم المنظور الجنساني في جميع بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام والجوانب الأخرى المتصلة بالنساء والفتيات. ويعرب عن عزمه أن يولي هذه التقارير نظره على نحو كامل وأن يتخذ الإجراءات المناسبة. ويعيد المجلس أيضا تأكيد دعوته إلى إدماج عناصر جنسانية، حسب الاقتضاء، في عمليات حفظ السلام.

"ويجدد مجلس الأمن دعمه لوضع مبادئ توجيهية ومواد تدريبية تراعي المنظور الجنساني بشأن حماية المرأة وحقوقها واحتياجاها الخاصة فضلا عن أهمية إشراك المرأة في جميع تدابير حفظ السلام وبناء السلام. ويهيب المجلس بجميع البلدان المساهمة بقوات إدماج هذه العناصر في برامجها الوطنية لتدريب أفراد حفظ السلام.

"ويرحب المجلس بالمقترحات المحددة التي قدمها الأمين العام والرامية إلى تعزيز وحدة أفضل الممارسات التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام عن طريق تعيين مستشارين للشؤون الجنسانية على مستويات رفيعة بقدر كاف.

"ويرحب المجلس أيضا بالجهود العملية التي شملت إعداد تقارير تكميلية والتي سبق أن بذلتها الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها وهيئاتها الإقليمية، ولاسيما تلك المشاركة في فرقة العمل المشتركة بين الوكالات التابعة للجنة التنسيق الإدارية والمعنية بالمرأة والسلام والأمن، من أجل تنفيذ جميع جوانب القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) فضلا عن القيام في الوقت المناسب بإصدار منشور المنظور الجنساني في مجال نزع السلاح، الذي يشير بوضوح إلى الطرق التي يمكن من خلالها إشراك المرأة على نحو كامل، وإلى الفوائد التي يمكن أن تجنيها الأطراف المعنية من ذلك.

"ويلاحظ مجلس الأمن مع الارتياح الدراسة الجارية حاليا التي دُعي الأمين العام إلى القيام بها بموجب الفقرة ١٦ من قرار المجلس ١٣٢٥ (٢٠٠٠) عن أثر الصراع المسلح على المرأة والفتاة ودور المرأة في بناء السلام والأبعاد الجنسانية لعمليات السلام وحل الصراعات، ويرحب بالإسهامات الشاملة والمنسقة التي قدمتها الأمم المتحدة وجميع الوكالات والصناديق والبرامج ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ويتطلع إلى استعراضها.

"ويشعر مجلس الأمن بالقلق إزاء عدم القيام بعد بتعيين ممثلة خاصة أو مبعوثة خاصة للأمين العام في بعثات حفظ السلام، ويحث الدول الأعضاء على مضاعفة جهودها لتقديم أسماء مرشحات إلى الأمين العام. ويحث المجلس أيضا الأمين

العام على تعيين نساء كممثلات خاصات ومبعوثات له للقيام بمهام المساعي الحميدة باسمه، وفقا لخطة العمل الاستراتيجية التي أعدها (A/49/587، الفقرة ٢).

"ويسلم المجلس بضرورة التطبيق الكامل للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان التي تحمي حقوق المدنيين، ومن بينهم النساء والفتيات أثناء الصراعات وما بعدها، ويدعو جميع الأطراف في الصراعات المسلحة إلى اتخاذ تدابير خاصة لحماية النساء والفتيات من العنف القائم على أساس نوع الجنس وغيره من أشكال العنف.

"وسيبقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره الفعلي كما يعرب عن عزمه النظر، حسب الاقتضاء، في الأبعاد الجنسانية للصراع المسلح لدى اضطلاعه بمسؤوليته عن حفظ السلم والأمن الدوليين بموجب ميثاق الأمم المتحدة".